ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Effect of electronic management in development of public facilities

Dr. Lecturer . Raeda Yaseen AI_DuIaimi

College of Law and political sciences, Kirkuk University, Kirkuk ,Iraq

raeda-yassen@uokirkuk.edu.iq

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 24 May 2024
- Accepted 9 February 2025
-Available online 1 March 2025

Keywords:

- Electronic administration
- electronic systems
- administrative effectiveness
- public utilities.

Abstract: Legal legislation in most countries seeks to use electronic systems and abandon traditional systems due to the disadvantages of the latter and replace it with the electronic system based on the use of technology, communications and the Internet in the field of public service and the completion of administrative work, as exploiting this tremendous development in information technology will contribute to enhancing the ability of the administration to innovate by working to introduce basic improvements in the course of administrative work and the benefits it provides for the benefit of institutions and administrations with the availability of speed and efficiency in enhancing this system, and most countries have worked to apply the principles of electronic administration and its system, which is based in its existence on the practice of the competent authorities in the state of the method of good governance, as it is a system based on a set of specific foundations that the need for it emerged after the era of political collapses in most countries, as it is a system based on a set of rules that aim to control administrative performance and achieve transparency and justice and grant the right to the interested party to question the administration and achieve protection for those dealing with it.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

فعالية الادارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة

م.د. رائده ياسين الدليمي

كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، كركوك، العراق

raeda-yassen@uokirkuk.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٤/ ايار/٢٠٢٤
- القبول : ٩ / شباط/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر :١/ أذار/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
-الإدارة الإلكترونية
- الأنظمة الإلكترونية
- فعالية الإدارة
- المرافق العامة.

الخلاصة: تسعى التشريعات القانونية في اغلب الدول للاستعانة بالأنظمة الالكترونية والتخلي عن الانظمة التقليدية نتيجة لما يحمله الاخير من مساوئ واستبداله بالنظام الالكتروني القائم على استخدام التكنولوجيا و الاتصالات وشبكة الانترنت في مجال الخدمة العامة وانجاز الاعمال الادارية، اذ ان استغلال هذا التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات سيساهم في تعزيز قدرة الادارة على الابتكار من خلال العمل على ادخال التحسينات الاساسية في سير أعمال الادارة وماتتيحه من فوائد لصالح المؤسسات والادارات مع توافر السرعة والكفاءة في تعزيز هذا النظام، وان أغلب الدول عملت على تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية ونظامها الذي يستند في وجوده على ممارسة السلطات المختصة في الدولة اسلوب الادارة الرشيدة، كونه نظام يقوم على مجموعة من الأسس المحددة والتي ظهرت الحاجة لها بعد حقبة الانهيارات السياسية لمعظم الدول، اذ انه نظام يقوم على مجموعة من القواعد التي تهدف الى ضبط الاداء الاداري وتحقيق الشفافية و العدالة ومنح الحق لصاحب المصلحة في مساءلة الادارة وتحقيق الحماية للمتعاملين معها .

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : تعد ملائمة الهيكل الإداري لمتطلبات العمل الإداري من العوامل المهمة في نجاح الإدارة العامة، بصرف النظر عن طبيعة النشاط الذى تمارسه تلك الإدارة سواء إنتاجية أم خدمية، فهو الذى يوفر المناخ الملائم للعمل داخل الادارة ويساعدها على ممارسة نشاطها بصورة طبيعية ضمن بيئتيها الداخلية والخارجية، وأن الهيكل الإداري الجيد لأي إدارة يجب أن يتوافق مع متطلبات واحتياجات الدولة.

اهمية الدراسة:-

وتتمثل أهمية الموضوع في كون الادارة الالكترونية تشكل احدى أهم دعائم الإصلاح الإداري، كما أن هذه الدراسة تتيح لنا قياس الدور الفعال الذي تلعبه الإدارة الالكترونية في إصلاح الإدارة ذاتها وتجديد المرفق العام، وأن الإدارة العامة ولاسيما الادارة الالكترونية تسعي إلي تحقيق أهدافها بكفاءة

وفاعلية فما عليها الإ العمل علي مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي وإجراء التعديلات الهيكلية المناسبة كلما تطلبت الحاجة الى ذلك.

إشكالية الدراسة :-

تتمثل اشكالية الدراسة في الاجابة على السؤال المحوري المهم والذي يتمخض في " ما مدى فعالية التكنلوجيا في خدمة المرافق العامة في الدولة ؟ " وما هو مدى العلاقة الترابطية بين الادارة الالكترونية والمرافق العامة.

أهداف الدراسة :-

تهدف الدراسة الى بيان مفهوم الادارة الالكتروني مع توضيح نطاق العلاقة بين الادارة الالكترونية والمرافق العامة واثر هذه العلاقة في رفع اداء المؤسسات الادارية في تحسين العمل الوظيفي وتيسير اداء الخدمات العامة للإدارات الحكومية وذلك عبر الشبكات الدولية وما تقدمه من تحسين مستوى الادارة الالكترونية للمرفق العام، وبيان أثر هذا التطبيق لنظام الادارة الالكترونية على المرفق العام .

هيكلية الدراسة:-

اقتضت دراسة موضوع بحثنا هذا تقسيمه الى مبحثين تطرقنا في المبحث الأول ماهية الإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة في مطلبين: الأول خصصنا البحث في مفهوم الإدارة الالكترونية، اما المطلب الثاني منه خصصناه للبحث في مبادى الإدارة الالكترونية وعلاقتها بالمرافق العامة، اما في المبحث الثاني تناولنا التنظيم القانوني لعمل الإدارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة وذلك في مطلبين تطرقنا في الاول بيان أسس تحسين الادارة الالكترونية للمرفق العام، في حين يتناول المطلب الثاني بيان أثر التطبيق لنظام الادارة الالكترونية على المرفق العام .

المبحث الأول

ماهية الادارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة

إن الادارة الالكترونية وكما هو معروف يقصد بها احد اجهزة الدولة وسلطاتها الا وهي السلطة التنفيذية دون غيرها، ولكن هنا عمل السلطة التنفيذية يكون وفق نهج الالكتروني حديث غايته رفع مستوى الإداء للإدارة العامة في كل انشطة الدولة ولا يأتي عن طريق رفع مستوي كفاءة الأيدي العاملة فحسب، وإنما يتطلب أيضاً بضرورة الاهتمام بالهياكل الإدارية المناسبة وبإجراءات وضوابط إدارية وقانونية في أطار الالكتروني حديث لكى تتحقق الأهداف المطلوب تحقيقها بكفاءة عالية وبشفافية وفاعلية فائقة، فالهيكل الإداري ينبغي إن يعمل على تسهيل تحقيق أهداف الإدارة وأن لا يكون عقبة في سبيل تحقيق تلك الأهداف لأن التنظيم ليس كيان جامد بل إنه كيان متحرك ينبغي إعادة تطويره دورياً.

وفي ضوء ذلك سيتم دراسة هذا المبحث في مطلبين يتضمن المطلب الاول بيان مفهوم الادارة الالكترونية، ويتضمن المطلب الثاني بيان نطاق العلاقة بين الادارة الالكترونية والمرافق العامة.

المطلب الاول

مفهوم الادارة الالكترونية

للإحاطة بمفهوم الادارة الالكترونية وبيان مدى فعاليتها في خدمة المرافق العامة من خلال ما تسمو به من مبادى فعالة اذ ما توفرت لها الامكانيات المطلوبة، ولبيان مفهومها سيتم دراسة هذا المطلب في فرعين يتضمن الفرع الاول بيان تعريف الادارة الالكترونية وخصائصها، في حين يتناول الفرع الثاني بيان مبادئ الادارة الالكترونية و متطلباتها.

الفرع الاول

تعريف الادارة الالكترونية وخصائصها

اولاً:- تعريف الادارة الالكترونية

تتعدد المفاهيم المتعلقة بالإدارة الإلكترونية[١]، وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها للمصطلح، فمنهم من عرفها على انها "الاستخدام الفعلي للوسائل والتقنيات الالكترونية بالشكل الذي تقضيه الممارسة أو التنظيم أو الإجراءات أو التجارة أو الإعلان"[٢]، ويؤخذ على هذا التعريف أنه يشمل الجوانب الادارية و ينظمها بالإضافة للأمور والجوانب غير الإدارية والتي قد لا تكون من اختصاص الادارة العامة

كما عرفها البعض الاخر "بأنها استخدام النظام التكنولوجي المتعلقة بالمعلومات و الاتصالات و شبكة الانترنت في العمليات الادارية المتعلقة بالحكومة، وذلك بهدف تحسين الانتاجية وزيادة فاعلية و كفاءة الاداء لكل نظام وظيفي" [٣].

وقد اتجه بعض الفقه الى اعطاء الادارة الإلكترونية المعنى الفضفاض الذي يضيفه على كلمة إدارة على اعتبار انها جهد جماعي مشترك في ادارة عامة أو خاصة بقصد تحقيق أهداف محددة، سواء هدفت هذه الادارات إلى تحقيق سير المرفق العام مع الربح أم لم تكن تهدف إلى ذلك[٤]، ولاشك أن هذا يدعم الاتجاه المتزايد نحو تطبيق نظام الصلاحية والجدارة في شغل الوظائف الحكومية والقيام بأداء مهامها المتغيرة باستمرار نتيجة ثورة الاتصالات التي يمر بها عالمنا اليوم والتي تستلزم الاستعانة بموظفين ذوي عقول مفكرة يمكنها أن تواجه تحديات التطور التكنولوجي الديناميكي .

وبناءً على ما سبق ايراده من تعاريف وبيان اتجاه الفقه يمكن لنا ان ندلي بدلونا في تعريف هذا المصطلح بأنه "اسلوب جديد ومتطور للحكومة في ادارة المرافق العامة في الدولة غايته رفع مستوى

---

(١) تعددت تسميات هذا المصطلح بين الحكومة الالكترونية وبين الإدارة الالكترونية والتي بدأت بالظهور أواخر عام ١٩٩٥ حين بدأت هيئة البريد الالكتروني في ولاية فلوريدا الأمريكية تطبيقها على ادارتها،الا ان الميلاد الرسمي لهذا المفهوم كان في مؤتمر نابولي بإيطاليا في شهر اذار من عام ٢٠٠١، ومن هنا احذت الدول المتقدمة بإعداد البنية التحتية اللازمة لإنجاح مشروع الحكومة الالكترونية. وبعض الفقه فقد رأى ان تعبير الادارة الالكترونية هو الادق في الاستخدام على اعتبار انها التي تقوم بتنفيذ السياسة العامة وانجاز الاهداف المراد ادراكها من قبل الادارة، حيث ان العلاقة القائمة بين الحكومة و الادارة الالكترونية هي علاقة الجزء بالكل، ويقصد ان الادارة هي الجزء وتعني تحويل كافة العمليات ذات الطبيعة الورقية الى الكترونية من خلال التقنيات التكنولوجية، وتعتبر الحكومة هي الكل اي ان العمليات الالكترونية التي يتم من خلالها ربط السلطات فيما بينها وتطبيق الادارة الالكترونية. للمزيد ينظر: د. محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠،ص٧٦.

(٢) د. محمد سمير احمد، الادارة الالكترونية، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩، ص٤٣.

(٣) د. حسين محمود الحسن، الادارة الالكترونية (المفاهيم و الخصائص و المتطلبات)، الوراق للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١١، ص٤١.

(٤) سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحوكمة الالكترونية، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠١١، ص٢٥ .

وكفاءة الادارات الحكومية لخدماتها العامة باستخدام تقنية الاتصالات بين المواطنين واجهزة الدولة او بين مؤسسات الدولة ذاتها هدفها تقديم الخدمة بأسرع وقت واقل الجهد والتكلفة وتحقيق المساواة والرضا بين الجميع".

ثانيا :- خصائص الادارة الالكترونية

الإدارة العامة هي مجموعة من الادارات والهيئات التابعة للدولة والتي تتولى ممارسة الوظيفة التنفيذية في الدولة المتمثلة في تنفيذ السياسة العامة التي تقررها السلطة التشريعية وتسيير المرافق العامة[١]، بغرض إشباع الحاجات التي تقتضيها المصلحة العامة، وإن تحقيق هذين الأمرين يمكن في تنفيذ إرادة المشرع، وإشباع الحاجات العامة، وهو إذن جوهر وظيفة الإدارة العامة[٢] .

وتقوم فكرة تطبيق الادارة الالكترونية على ايجاد وضع مغاير للإدارة التقليدية، حيث أنها تقوم على السلاسة في الأداء والإيقاع السريع، وتعد بمثابة الأداة الفاعلة التي تساهم في الارتقاء بالإدارة واعمالها، وان اختلاف نمط الإدارة من الشكل التقليدي إلى نموذج الإدارة الالكترونية يجب ان يكون مبني على استخدام التقنيات والمعلومات والاتصال، الامر الذي يمنحها العديد من الخصائص والتي يمكن إجمالها فيما يلي[٣]:

١- العمل على إدارة ومتابعة الإدارات المختلفة للمؤسسة وكأنها وحدة مركزية، والقيام بالتركيز في نقطة اتخاذ القرار في نقاط العمل الخاصة بها مع إعطاء دعم أكبر في مراقبتها.

٢- المساهمة في تجميع البيانات من مصادرها الأصلية بصورة موحدة وتقليص معوقات اتخاذ القرار عن طريق توفير البيانات وربطها.

٣- العمل على توفير تكنولوجيا المعلومات من أجل دعم وبناء ثقة مؤسسية إيجابية لدى كافة العاملين، والتواصل الدائم والمستمر الأمر الذي ينهي معاناة الأفراد في طابور الانتظار، ويرفع من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

---

(١) يعول الفقه والقضاء في تعريفه للمرفق العام على المدلول المادي الموضوعي حيث يعتبر مرفقاً عاماً كل نشاط موضوعه اشباع حاجة عامة وهدفه تحقيق مصلحة عامة وتكون للدولة الكلمة العليا في أنشائه وادارته بصورة مباشرة أو غير مباشرة . للمزيد ينظر:- استاذنا الدكتور فوزي حسين سلمان الجبوري، الاسس القانونية لخصخصة القطاع العام في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد(١٤)، العدد(١)، كانون الثاني ٢٠٠٧، ص٢٨٤.

(٢) سوسن زهير المهتدي، المصدر السابق، ص٢٨.

(٣) د. حسين محمود الحسن، المصدر السابق، ص٤٥ .

الفرع الثاني

مبادئ الادارة الالكترونية و متطلباتها

أن تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية في العراق فقد تمثلت المراحل التي مرت بها الحكومة الالكترونية في بلدنا بالعديد من الاستراتيجيات التي سعت للوصول الى حكومة متكاملة تقدم خدماتها بمعايير عالية لتحقيق المنفعة للمجتمع، وتتمثل الرؤيا الاساسية بالعمل على تمكين الافراد و المواطنين و المؤسسات الحكومية و غير الحكومية في الدولة من الوصول الى الخدمات بشكل عادل و دقيق وفق المعايير الدولية من خلال القنوات المتعددة لتسهيل الوصول الى الخدمات لضمان الشفافية و السرعة في تقديم الخدمة والمعلومة وذلك بهدف جعل العراق من الدول المتقدمة الالكترونياً لاسيما بعد ٢٠٠٣ من أجل خلق ادارات حكومية الالكترونية متقدمة قادرة على استيعاب كل التغييرات التي حصلت في البلد ومواكبة الدول الاخرى[١]، وهذا ما سنحاول بحثه في النقطتين الاتيتين:-

اولاً:- مبادئ الادارة الالكترونية

تقوم الادارة الالكترونية و تستند على مجموعة من المبادئ الاساسية التي سيتم بيانها على النحو التالي ومواكبة الدول الاخرى[٢] :-

١-توفير خدمات بجودة عالية:

---

(١) أن تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية على الصعيد العربي بدأ في أمارة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة على اعتبار أنها اول من قام بإنشاء منطقة حرة للتكنولوجيا سميت (مدينة دبي للإنترنت) وذلك كنتيجة لإعلان حكومة دبي - عن التحول إلى الحكومة الالكترونية التي انطلقت في أكتوبر ٢٠٠١ وخططت حكومة إمارة دبي لنفسها فترة التحول إلى الحكومة الالكترونية كاملة الأقل بنسبة ٧٠٪ في غضون خمس سنوات منذ انطلاقها، ومن ابرز التجارب على ذلك قيام إمارة دبي بإصدار مجموعة من القوانين من أبرزها قانون منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والتجارة الالكترونية والاعلام رقم (١) لسنة ٢٠٠٠ و القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠١ بشأن استخدام الحاسب الآلي في الاجراءات الجزائية وذلك بهدف تمكين الحكومة و الدوائر الحكومية من تتبع كافة اجراءات التحول الالكتروني وتنظيم أمورها بالإضافة لمجموعة كبيرة من الخدمات الالكترونية التي تقدمها من خلال البوابات الالكترونية لتوفير الخدمات للمنتفعين. للمزيد ينظر:- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣، ص٤٢. و د. محمد سمير احمد، المصدر السابق، ص٥٢.

(٢) د. ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات المصرفية، في ابريل ٢٠٠٣،ص٨. منشور على الموقع الالكتروني:-

تعمل الحكومة الالكترونية على التخفيف عن كاهل المواطنين من خلال المساهمة في انجاز معاملاتهم بطريقة سريعة خالية من الاخطاء التي كثيراً مايقع بيها الموظف العادي في ظل الحكومة التقليدية[١].

٢-التركيز على النتائج:

تهتم الادارة الالكترونية بالنتائج التي تترتب على تحويل الافكار الى نتائج مجسدة على ارض الواقع، وذلك بغرض تحقيق اكبر استفادة للجمهور و تخفيف العبء عليهم من ناحية الوقت و الجهد و المال، بالإضافة تطبيق هذا الامر يساهم في توفير الخدمة على مدار الوقت وانجازها بشكل سريع ومبسط[٢].

٣-سهل الاستعمال ومتاح للجميع:

تعتبر تقنيات الادارة الحديثة من التقنيات المتاحة للجميع والتي يمكن المواطن من الوصول اليها واستخدامها بشكل سهل وسريع، على اعتبار ان أمر الربط بين الجمهور والادارات الحكومية يكون بشكل أسهل و تتم الاجراءات بشكل بسيط [٣].

٤-تكاليف منخفضة:

يؤدي الاستخدام الواسع لتقنيات التكنولوجيا و العمل على ادخالها في الادارات المختلفة الى تخفيض التكاليف و رفع مستوى الاداء، وذلك من خلال العمل على توسيع نطاق الخدمات الذين يستخدمون المواقع بأسعار زهيدة كلما كثر عددهم.

ثانيا :- متطلبات الادارة الالكترونية:

يعد موضوع التحول من النظام الاداري التقليدي الى الالكتروني من الانظمة المتعددة الجوانب و المفاهيم و الممارسات، حيث تعتمد على استخدام التكنولوجيا الحديثة و العمل على توظيفها لخدمة المجتمع ككل، ولكي يتحقق وصول الادارة الالكترونية الى ما تسمو به الحكومة من غايات قانونية فأن ذلك لا يكون الا من خلال توفير مجموعة من المتطلبات الرئيسية و التي تتمثل بما يلي[٤] :-

---

(١) م. م نوال احمد سارو الخالدي، اثر الحكومة الالكترونية على مبدأ المساواة امام المرفق العام، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (٢)، العدد(٢)، ج١، كانون الأول ٢٠١٧، ص٢٩٠.

(٢) د. عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين، دار الغرب الاسلامي، ٢٠٠٦ بيروت، ص١٩٠ .

(٣) د. ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٤) م. د. علي مخلف حماد فياض، اثر الحكومة الالكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام وإطراد، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد(١٢)، العدد(٤٥)، لسنة ٢٠٢٣،ص٥.

١- المتطلبات القانونية:

ويندرج تحت فكرة المتطلبات القانونية للإدارة الالكترونية العديد من الامور من أبرزها المتطلبات التشريعية والتي تتم عن طريق اصدار النصوص القانونية والتي تكفل وتسهل على الادارة من القيام بعملها وتحقيق اهدافها بالسبل التي تضمن أمن هذه المعلومات وسريتها وذلك من خلال اصدار تشريعات حديثة او تضمين تشريعات سارية وتعديلها، وتنظيم عمل هذه الادارة ووضع الاستراتيجيات وخطط التأسيس و يتحقق ذلك من خلال توفير الدعم والتأييد والحماية القانونية من طرف الادارة العليا في الهرم الاداري، وذلك من خلال توفير المخصصات المالية الكافية لإجراءات التحول من النظام التقليدي الى الالكتروني، والعمل على توفير البنى التحتية للإدارة الالكترونية بشكل يتوافق وبنية التحول والعمل على توفير التجهيزات التقنية المطلوبة[١]، ولابد من العمل على مراعاة مبدأ الاصلاح الاداري عند تشغيل البرامج الالكترونية لتوفير الحماية اللازمة للبرامج والتعاملات و الوثائق[٢].

٢- المتطلبات البشرية:-

تعد المتطلبات البشرية من اهم المتطلبات اللازم توافرها ومراعاتها في المؤسسة الادارية لتحقيق اهدافها وتشمل هذه المتطلبات القيادة الادارية الالكترونية ذات الكفاءة و القادرة على الابتكار و التحديث للنظام الاداري، والتدريب وبناء القدرات من خلال العمل على تدريب الكفاءات و العاملين في مؤسسات حكومية معدة للعمل وفق نهج مقرر ومدروس وذلك لتدريبهم على استخدام الاجهزة و ادارة الشبكات[٣]، وبما ان ادخال العلم الالكتروني او البرمجة الرقمية في عمل الحكومة لابد ان يواجه في اول الامر بمشاكل متعددة سواء كان ذلك عن طريق متلقي الخدمة ام من قبل الموظفين، ذلك ان الموظف العام اعتاد ان يقوم بتقديم الخدمات بطريقة معينة تقليدية، ومن ثم الدخول في التحول الالكتروني في عمل الحكومة لابد له من متطلب يتعلق بنشر الوعي الالكتروني والمعرفة الثقافية بين الموظفين او افراد المجتمع، وهذا يتعلق بالمكانيات البشرية[٤].

٣- المتطلبات الأمنية:-

ان توفير الامن و الحماية للنظام الالكتروني يعتبر من ابرز المتطلبات الرئيسية الواجب مراعاتها وذلك لتقليص الاثار السلبية لاستخدام الانترنت، و يتحقق ذلك من خلال وضع السياسات الامنية لتقنيات

---

(١) د. محمد صادق إسماعيل، المصدر السابق، ص٦٣.

(٢) ومن المتطلبات القانونية هي المتطلبات التنظيمية والتي تكون من خلال اجراء التغييرات في الهياكل القانونية وإعادة توزيع الاختصاصات بين الهيئات الحكومية بما يحقق جاهزيتها لأداء أنشطتها إلكترونياً، وإحداث تغييرات في علاقة الحكومة مع محيطها الخارجي والداخلي، وتيسير اجراءات الادارة وتطويرها واعداد برامج تدريب الموظفين. للمزيد ينظر:- د. خالد محمود ابراهيم، المصدر السابق، ص٧٢.و د. علي مخلف حماد فياض، المصدر السابق، ص٦.

(٣) د. عمار بوحوش، المصدر السابق، ص ١٩٦ .

(٤) د. حمدي القبيلات، قانون الادارة الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص٣٢.

للمعلومات ووضع القوانين والتعليمات التي تبين العقوبات التي تفرض على انتهاك خصوصية البيانات و المعلومات أو المساس بصحتها[١]، وبيان آليات المراقبة والتفتيش لنظم المعلومات والشبكة الحاسوبية وتوفير الحماية اللازمة لنظام التشغيل و التطبيقات المختلفة، بالإضافة لتوفير نسخة احتياطية لنظام المعلومات و العمل على تشفير البيانات و المعلومات و تخزينها و حفظها في نظم المعلومات[٢]، ولاسيما كان هناك مسعى تشريعي جدي من قبل المشرع العراقي في اصدار العديد من التشريعات والتي تتعلق بتحول الادارة في عملها الى ادارة الالكترونية كإصدار قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم٧٨ لسنة ٢٠١٢[٣]، ونظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال العراقي رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤[٤]، مع اصدار العديد من التشريعات القانونية اللازمة لتنظيم وحماية هذا التحول.

المطلب الثاني

مبادئ الادارة الالكترونية وعلاقتها بالمرافق العامة

يعد التحول الالكتروني لأنشطة الادارة العامة بمثابة النافذة التي تتضمن بنية تحتية متطورة توفر قاعدة بيانات معلوماتية لنقل أنشطة الاعمال التقليدية الى أعمال الكترونية، وتتقدم هذه العملية باستمرار حتى تشمل كافة الانشطة الموجهة للمتعاملين مع الادارة و العاملين بها بكافة الاعمال، وفي ضوء لك سيتم دراسة هذا المطلب في فرعين يتضمن الفرع الاول مبادئ الادارة الالكترونية على المرافق العامة، في حين تناولنا النطاق التنظيمي للإدارة الالكترونية على المرافق العامة في الفرع الثاني منه.

الفرع الاول

المبادئ المتعلقة بالإدارة الالكترونية على المرافق العامة

يساهم التنسيق بين الادارات الحكومية و المرافق العامة و السعي لتطوير الانظمة القائمة على نقل البيانات والمعلومات و تحويلها بين الدوائر و العمل على توحيد النماذج التقنية المعتمدة يؤدي الى الارتقاء في اداء الخدمات المقدمة للأفراد المستفيدين للوصول الى اسلوب متطور ورفع كفاءة الاداء بشكل يحقق الرضا من قبل المستفيدين من الخدمات المقدمة من الجهاز الاداري من حيث سرعة الحصول على الخدمة و المرونة في الاجراءات و كفاءة و جودة الخدمة المقدمة و لكي يتحقق في

---

(١) د. عمار احمد محمد ابو شنب، ضبط جودة ومعايير أراء الحكومة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر (أمن المعلومات و الحكومة الالكترونية) المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩، ص١٢ .

(٢) زهير بوكريف، دور الادارة الالكترونية في تحسين المرفق العام، بحث منشور في مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، صادرة عن مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، الجزائر، العدد٥، ٢٠٠٨، ص٣٦.

(٣) منشور في مجلة الوقائع العراقية رقم العدد ٤٢٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥.

(٤) منشور في مجلة الوقائع العراقية رقم العدد٤٧٧١ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩ .

افضل صورة اتباع المبادئ الاساسية للإدارة الالكترونية في الادارات والمؤسسات المتعلقة بالوظيفة العامة[١].

وان هناك عدة آثار تحصل نتيجة ادخال المبادئ المتعلقة بالإدارة الالكترونية على المرافق العامة وتطبيقها في تعاملاتها، ويتم ذلك من خلال مجموعة مبادئ وهي:-

١- الشفافية الادارية

ان تطبيق مبادئ وقواعد الادارة الالكترونية قادرة على تحقيق الشفافية الادارية والتي تعني تمكين المؤسسات والافراد من الاطلاع على كافة المعلومات المرتبطة بالقرارات والاجراءات الحكومية وفي التوقيتات التي تسمح للجميع وبفرص متساوية من الاطلاع عليها عبر نشرها على شبكة المعلومات (الانترنيت)[٢]، كون ان الدخول الى الموقع الالكتروني متاح للجمهور على نحو يحقق المساواة التامة بين المنتفعين او المتعاملين مع الحكومة، وهذا بدوره يساعد على مكافحة الفساد الاداري الوظيفي والانتهاكات التي ترتكب اثناء العمل بالإضافة الى القضاء على المشاكل التي تنجم اثناء المواجهة بين طرفي العلاقة الوظيفية[٣]، لأنه سيؤدي بالنتيجة الى تحقيق الاصلاح الاداري ومكافحة اسباب الفساد و ومنع الموظفين من التلاعب في القواعد الوظيفية لتحقيق مصالحهم الخاصة[٤]. ويتم تعزيز و تحسين مستوى الشفافية في الوظيفة العامة والادارة من خلال العمل على مدى فعالية النصوص القانونية ولاسيما النصوص المتعلقة بمكافحة الفساد الاداري، بالإضافة للعمل على خلق نظام اداري كفء ومنظم يساهم في تقوية العمل الاداري والالتزام بالقيم في أداء الوظائف.

٢- مساءلة الادارة

تعتبر المساءلة من ابرز واهم مبادئ وقواعد الادارة الالكترونية الواجب تطبيقها في الوظائف العامة، والتي تقوم على فكرة ان من حق المواطنين الحصول على المعلومات اللازمة والتقارير عن كافة أعمال الادارة العامة للتأكد من توافق اعمال الادارة مع مبدأ المشروعية وللاستمرار في كسب الشرعية للإعمال الممنوحة لها، كونه نظام يهدف الى تحديث نظم العمل بالوزارات والهيئات الحكومية ومدى

---

(١) د. داود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٥، ص ١٨٧.

(٢) د. نعيم ابراهيم الظاهر، الطريق نحو الحكومة الالكترونية رؤية متكاملة، ط١، عالم الكتب الحديث، الاردن، ٢٠١٤،ص٦٥.

(٣) د. نكتل ابراهيم عبد الرحمن، الادارة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد(٩)، العدد(٣٥)، لسنة ٢٠٢٠، ص٣٦.

(٤) د . ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص ١١٣ .

خضوعها للرقابة القضائية، وهو ما يؤدي الى الدقة القصوى في المعاملات وهذا يأتي من خلال كفاءة عمل اجهزة الادارة ويكون هدف تقديم اسرع الخدمات للمواطنين هو ما يسعى رجل الادارة الى تحقيقه، وتؤدي الادارة الالكترونية الى الغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة والتخفيف منه الى اقصى حد ممكن مما يؤدي الى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في انهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء[١]، وفي الوقت ذاته يهدف الى القضاء على الجرائم الوظيفية والوساطة المنتشرة في مجتمعاتنا اليوم.

٣- التقليل من التعقيدات الإدارية:

ان سعي الادارة نحو الاعتماد على الادارة الالكترونية يساعدها على توفير المعلومات والبيانات المختلفة الى المواطنين وسهولة الوصول اليها، وهذه الخدمات يمكن ان تقدم من دون وجود للحدود المكانية والزمانية[٢]، وبذلك تستطيع الادارة ممارسة اعمالها وتقديم خدماتها خلال (٢٤) ساعة في اليوم وفي اي وقت من اوقات الاسبوع، وبذلك يمكن للأفراد الحصول على الخدمة المطلوبة من خلال شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) وهذا قد يتيح للفرد الحصول على بعض الخدمات كتجديد رخصة القيادة للسيارة او الحصول على جواز السفر او دفع الرسوم المطلوبة بالطريقة ذاتها[٣].

٤- الحق في المعرفة وتقويض السرية:

ان البيروقراطية الادارية ادت الى تجذير مبدأ سرية المعاملات الادارية مما فوت على الافراد امكانية الرقابة على الحكومة ووضع حد للانتهاكات والاعتراض عليها، الامر الذي يساهم بشكل أو بآخر في انتشار الفساد الاداري وممارسته من قبل بعض الادارات .

وان الادارة يجب ان تعمل على كفالة حرية المعلومات وإتاحة أنشطة الحكومة بصورة مفتوحة أمام المستفيدين من الخدمات الادارية، حيث ان تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية يقوم بالأساس على تقويض مجتمع السرية واحلال الشفافية محل مبدأ السرية، وذلك من خلال العمل على قلب القاعدة التقليدية بجعل العلم او الحق في المعرفة هو المبدأ الاساسي الذي يحكم الموظف والادارة بالمستفيدين

---

(١) د. نكتل ابراهيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص٣٦.

(٢) د. نعيم ابراهيم الطاهر، المصدر السابق، ص٦٨.

(٣) د. عباس زبون عبيد العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، عدد١، ٢٠١٢، ص٨٧.

الامر الذي يتيح للأفراد المشاركة في القرارات التي تتخذها الادارة من قرارات تمس مصالحهم الامر الذي يمكنهم من الدفاع عن حقوقهم[١].

الفرع الثاني

النطاق التنظيمي للإدارة الالكترونية على المرافق العامة

تعتبر الادارة أهم اداة يتم من خلالها تنفيذ الخطط و السياسات التي تضعها السلطة التنفيذية، حيث تشكل اليد العاملة التي تقوم بتشييد وبناء الاجهزة الادارية وتساهم في توفير الخدمات للأفراد من خلال الاجهزة و المرافق العامة المنشئة لهذه الغاية .

وان تطور الوسائل الالكترونية و التكنولوجية في العالم ادى الى تطور وسائل قياس تقدم الدول و الاجهزة الادارية فيها الامر الذي جعل الحكومة الالكترونية و توفير انظمة الادارة الالكترونية من ابرز وسائل معرفة تطور التقدم للدولة، وحيث باتت الدول تسعى الى الاستفادة من التقنيات المتاحة في مجال النظم و التقنيات المتاحة وخاصة في ظل التطور و التدفق الهائل للمعلومات مما انعكس على تطور تقنيتها[٢]. وان ادخال النظام الالكتروني على المرافق العامة لتنظيم الجوانب القانونية، ويتم ذلك في محورين اساسيين على النحو التالي :-

اولاً:- أتمتة الانظمة في الادارات العامة:-

ان تطبيق انظمة الادارة الالكترونية في عمل السلطة عادة ما يسمى بأتمتة الانظمة في الادارة الحكومية(الائتمتة الادارية)[٣]، والتي تتطلب بشكل كبير ادخال التقنيات الحديثة الى بيئة العمل الاداري وذلك من خلال دمج تقنية المعلومات بثورة الاتصالات والعمل على ادخال التغييرات الاساسية في نظام الادارة و الهياكل التنظيمية[٤]، وان ما يتم اجرائه من معاملات عن طريق انظمة الاتمتة يشبه

---

(١) د. داود عبد الرزاق الباز، المصدر السابق، ص ٢٣٠ .

(٢) د. حمدي القبيلات، المصدر السابق، ص٤٨.

(٣) ان المقصود بالاتمتة الادارية هي عملية استخدام نظم الحاسوب وشبكاتها في انجاز الاعمال المكتبية اليومية والدورية في المؤسسات ذات الطابع الاداري او الانتاجي او المالي او الخدمي، ومن اهم أهدافها رفع جودة العمل الاداري وتسريعه مع تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين والمتعاملين معها، او هو النظام الالكتروني في الحاسب الآلي الذي يمكن ان يستجيب بشكل مستقل كليا او جزئيا دون اشراف بشري، وان عملية الاتمتة تعكس تقدم اداء العمل بطرق الكترونية غير مسبوقة. للمزيد ينظر الموقع الالكتروني: https//swo.gov.sy

(٤) د. داود عبدالرزاق الباز، المصدر السابق، ص ٨٤ .

المعاملات التي تتم بشكل تقليدي الا ان الافراد في الحالة الاولى يتعاملوا مع انظمة الكترونية وبرامج، وقد ظهرت هذه الوسيلة وتم الاعتماد عليها بهدف اتمام الاعمال الروتينية التي تضيع وقت الموظفين[١].

الامر الذي يؤكد على ان تطبيق هذا النظام سينعكس ايجابا على نظام الادارة الالكترونية على اعتبار انه فرصة للارتقاء بأداء الخدمات الحكومية وتحسين مستواها وتقليل نسب الاخطاء والاهمال الذي قد يتم من قبل الموظف العام، وذلك لان النظام الالكتروني يستند على منهج علمي متطور لتوظيف التكنولوجيا والاستفادة من ثورة الاتصالات لتقديم الخدمات بشكل واسلوب راق ومتطور[٢]، وهذا ما ندعو اليه في إدارتنا ومن مشرعنا بلادنا من السعي نحو تطبيق انظمة الاتمتة في النواحي الادارية في الدولة وذلك من خلال السعي للتنسيق بين الادارات الحكومية لتوحيد النماذج التقنية والوصول الى التكامل بين الجهات الحكومية في الدولة مما ينعس بشكل ايجابي على رضا الافراد عن الخدمات المقدمة وذلك لان تطبيقها سيساهم في تخفيف أثر الوساطة و التأخر في انجاز المعاملات، وهذا لا يتم الا من بعد عزم المشرع العراقي جدية اصدار العديد من التشريعات التي تكفل العمل الالكتروني في اجهزة الحكومة وتفعيلهما ثم اصدارها تحقيقاً لخدمة المرفق العام.

ثانياً:- التدفق الاداري للبيانات و الارشفة الالكترونية:

تعتمد الادارة الالكترونية على مقوم اساسي لأحداث التطور المطلوب فيها و يتمثل في العمل على تدفق البيانات بشكل الكتروني بين مستويات الادارة المختلفة، وذلك من خلال القضاء على تداول الاوراق قدر الامكان، حيث يتم العمل على ربط برامج التدفق الاداري للبيانات وربطه مع برنامج الادارة القانونية وبرنامج اداري لنظام شؤون الموظفين و برنامج الادارة المالية و برنامج المكتبة ليتم العمل بينهم كوحدة واحدة ضمن شبكة الكترونية .

الامر الذي ينعكس اثره بشكل ايجابي على الادارة العامة من النواحي الوظيفية وذلك لكون تطبيق هذا النظام يحقق تطبيق مبادئ الادارة الالكترونية مما ينعكس على تقليل ممارسات الفساد الاداري بين الموظفين من خلال اتمام اجراءات التعيين بشكل بعيد عن الوساطة والمحسوبية، ويساهم في تحقيق التجنب الفعلي لظاهرة التسيب الوظيفي، كما انه يحقق النفع العام للإفراد في انجاز معاملاتهم وتسهيل امورهم، كما ان تقديم الخدمات الكترونية يعني انه لا يتم التوقف عن العمل ليلا او نهارا [٣]، بالمقابل

---

(١) د. نعيم ابراهيم الطاهر، المصدر السابق، ص٦٨.

(٢) د. امين الساعاتي، الادارة العامة في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، ط٢ ، ١٩٨٥، ص٢٠ .

(٣) د. امين الساعاتي، المصدر السابق، ص٤٢.

فان تطبيق هذا النظام يساهم في تحقيق التطور الفعلي للإدارة العامة من خلال اتاحة وسائل واساليب فاعلة في محاربة الفساد وتحقق التطور الفعلي لتطوير الادارة وتحسين أدائها[١].

المبحث الثاني

التنظيم القانوني لعمل الادارة الالكترونية في تطوير المرافق العامة

تعتبر الإدارة الالكترونية من ابرز الآليات الأساسية لتنفيذ برامج الدولة وادارتها العامة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعتبر وسيلة لإشباع حاجات المواطن المتنوعة وفق مبادئ و معايير تدبيرية محددة، وإن الاعتماد على الإدارة الالكترونية كآلية لتحديث المرفق العام و تحسين خدمات، يكون بهدف التفاعل وارتفاع الطلب على خدمات المرفق العام و تضاعف المعاملات الادارية و ارتفاع وثيرتها و تساهم في تجاوز القصور و الاختلالات التي تنتجها الادارة التقليدية، فالإدارة الإلكترونية باعتبارها عملية الانتقال من تقديم الخدمات الادارية بالطرق التقليدية اليدوية الى طريقة الكترونية عن طريق استغلال ما تتيحه التكنولوجيا الحديثة من وسائل و أدوات تهدف لاستخدام أمثل للوقت و الجهد و المال .

ولذا سيتم دراسة هذا المبحث في مطلبين، يتضمن المطلب الاول بيان أسس تحسين الادارة الالكترونية للمرفق العام، في حين يتناول المطلب الثاني بيان أثر التطبيق لنظام الادارة الالكترونية على المرفق العام .

المطلب الاول

أسس تحسين الادارة الالكترونية للمرفق العام

ان اهمية استخدام الحكومة للإدارة الالكترونية في المرافق العامة يؤدي الى تطوير الادارة في كافة النشاطات والاجراءات والمعاملات الحكومية وتبسيطها ويصحب نقلها من الأطر اليدوية او التقليدية الى الاطر التقنية الالكترونية باستخدام الامثل والاستغلال الجيد لأحدث عناصر التكنولوجيا ونظم شبكات الاتصال والربط الالكترونية بين كافة مرافق الدولة تحقيقاً للتمييز والارتقاء بالعمل الاداري وارتفاع مستوى جودة الاداء الحكومي عن طريق انجاز المعاملات الالكترونياً لتوفير الجهد والوقت على

---

(١) د. عباس زبون عبيد العبودي، المصدر السابق، ص٨٨.

المستوى الوطني لذا ظهرت الوسائل التقنية الالكترونية حديثا في ميدان العمل الاداري المرفقي، بحيث اصبح العمل الالكتروني جزءاً من النشاط الاداري المرفقي[١].

وبهذا نجد ان ظهور الادارة الالكترونية مرتبط بإدخال الأنترنت الذي رافق ادخال برامج تكنولوجيا الاعلام واحداث بوابات الكترونية لجميع الوزارات والدوائر الرسمية سواء التي كانت مرتبطة بوزارة او غير مرتبطة بوزارة وذلك من خلال المواقع الرسمية للحكومة وربطها كل مؤسسة او دائرة بوزارتها وذلك لسهولة المخاطبات والتواصل المستمر بينها، كون الادارة الالكترونية تشكل احدى أهم دعائم الإصلاح الإداري من خلال الدور الفعال الذي تلعبه الإدارة الالكترونية في إصلاح الإدارة ذاتها وتجديد المرفق العام .

وفي ضوء ذلك سيتم دراسة هذا المطلب في فرعين تناولنا في الفرع الاول بيان سلطة الادارة الالكترونية في تحسين المرفق العام، في حين خصصنا الفرع الثاني البحث في بيان أساليب الادارة الالكترونية في تطوير المرفق العام .

الفرع الاول

سلطة الادارة الالكترونية في تحسين المرفق العام

ان حداثة تطبيق الادارة الالكترونية في البلاد العربية عموماً وفي العراق خصوصاً، جاءت من الحاجة الملحة في الاستغناء عن المراحل الاولية التي بدت بها الادارة نشاطها والتي اصبحت لا تستقيم مع كل ما يرافق الحياة العملية من تطور في ظل ما نشهده من تطور صاعد النظير في الوسائل التقنية ولاسيما هذا ما استقرت عليه اغلب الانظمة الحكومية في البلدان الاخرى هذه من جهة، ومن جهة اخرى التغييرات التي طرأت على الجهاز الاداري في العراق لاسيما بعد احداث ٢٠٠٣ وظهور وسائل حديثة جعل العراق منفتحاً على العالم الخارجي واطلاعه على مظاهر التطور والتي وصلت اليها الدول الاجنبية والعربية على حد سواء غايته اصلاح الجهاز الاداري وتطوره من أي تعقيد وذلك من خلال تطبيق نظام الادارة الالكترونية .

وان الانتقال من نظام الى نظام أخر داخل انشطة المرافق العامة وفي نظم ادارية مختلفة يكون بهدف بناء كوادر جديدة في الادارات وتطوير مساعي الحكومة في تقديم خدماتها وكذلك السعي لتطوير المرافق العامة وهذا يأتي وفق مجموعة من الأسباب التي تتمثل فيما يلى :

---

(١) م.م ضياء صبحي خلف هلال، دور الحكومة الالكترونية في ادارة المرافق العامة، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد(١)، المجلد(٦٧)، ٢٠٢٤،ص٥٩٣.

١ – السعي لتطوير و تعديل بعض المضامين أو الأسماء المرتبطة بالإدارة بصورتها التقليدية على اعتبار أنها تؤدي الى ايجاد جملة من التحديات التي تمنع اعاقة تطبيق القيم الجديدة التى يتبناها النظام الالكتروني، والتى قد تتعارض أو تتناقض جزئياً أو كلياً مع أساليب العمل بالنظام القديم خاصة فى ظل ما تعانيه اغلب المؤسسات الحكومية ودوائرها من فساد اداري، وتحقق الاتصال الفعّال وتقلل من التعقيدات الادارية، التي يترتب عليها تذمر المراجعين–طالبي الخدمة–فهي تعد اهم مصدر للمعلومات الحكومية يمكن من خلالها ان يتعامل الجمهور مع الادارة بكل يسر وسلاسة[1].

٢ – سعي النظام الجديد لاستحداث جملة من المؤسسات الجديدة(ادارات الالكترونية) لتثبيت حكمه ونشر فلسفته الجديدة كى تلائم طبيعة المرحلة، وتتناسب مع متطلباتها، فضلاً عن تلبية احتياجات المجتمع الجديدة [2].

٣– السعي لتطبيق المساهمة الإيجابية في الانتاج وتُحمل ميزانية الدولة أعباء تفوق الإمكانيات ولا تضيف الى الثروة الوطنية عائداً له قيمة، وهذا يتطلب بالتالي مراجعة أوضاعها، وتصفية مواقفها، ودعم الصالح منها وإعادته الى التشغيل الفعال[3].

٤– عملية انتقال السلطة والتحول الديمقراطي في هذه المرحلة والتي تؤدى الى المزيد من الضغط على الإدارة العامة فى تقديم المزيد من الخدمات عالية الجودة والتركيز على قيم المساءلة والشفافية[4].

٥– ان قدم الأنظمة والتشريعات والقوانين للإدارات الحكومية، وافتقادها للتجانس والتوافق فيما بينها وتباعدها عن الظروف الموضوعية والمستجدات التى تعيشها البيئة الإدارية وطبيعة الأهداف المطلوبة للمرحلة المستقبلية، إضافة الى الالتجاء الى أسلوب التعديلات الجزئية التي كثيراً ما تفقد الأنظمة أتساعها وتكاملها، بل وتؤدى غالباً الى تناقضها، وتعقيد إجراءات تطبيقها وتضارب القرارات بشأنها[5].

---

(1) م. م مثنى سرهيد صالح الجبوري و م. م انتصار فيصل خلف الجبوري، ادارة الدولة الكترونيا في ظل الازمات (جانحة فايروس كورونا انموذجاً)، مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد الاول، العدد الثالث، السنة ٢٠٢٠، ص١٠٨.

(2) زهير بوكريف، المصدر السابق، ص٣٣٤.

(3) د . ثامر بن ملوح المطيرى، إعادة هيكلة القطاع العام ودورها فى تحسين الأداء بالسعودية، الرياض، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٠، اكتوبر ٢٠٠٢، ص ٨ – ١٠ .

(4) رافع محمود الرويضان، تقييم عمليات إعادة الهيكلة في الجهاز الحكومي الأردني ١٩٨٩ – ٢٠٠٧، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٧٦ .

(5) زهير بوكريف، المصدر السابق، ص٣٣٥.

الفرع الثاني

حدود تحسين الادارة الالكترونية للمرفق العام

إن الإطار التنظيمي المحدد للوظائف العامة في الدوائر الرسمية وآلية تقسيم هذه الوظائف بينها وبين الموظفين يرتبط بتأطير العلاقات و تنسيقها في الوحدات الادارية، على اعتبار أنه الموجه و الضابط لهذه العلاقات داخل الإدارة و خارجها[١].

كما أنها تساعد على تبني سياسة علمية حديثة تتجاوز أساليب العمل التقليدية التي تعتمد على أعداد كبيرة من الموظفين، وتساهم في الكشف عن الفائض في الوحدات الادارية، وإن الفعالية و المرونة و السرعة التي تطبع المعاملات الادارية الالكترونية سهلت امكانية تجاوز مركزية القرار الاداري، حيث مكنت الوحدات الادارية من حرية أكبر في التعامل، مع الإبقاء على روابط الاخبار و التفاعل مع المركز و فقا للوحة قيادة تتضمن توجيهات وتوصيات ممارسة ذلك النشاط الإداري وكذلك تؤمن تتبعا لمساره.[٢].

وبهذا نجد ان من ابرز الايجابيات التي تقدمها الادارة الالكترونية العمل على تقليص الهياكل الادارية وجعلها أكثر فعالية ونجاحاً، ما جعلها محط مقاومة من الموظفين أنفسهم الذين ينظرون إليها كمهدد لوضعياتهم الوظيفية، ولذا فإن الإدارة الإلكترونية تعد وسيلة فعالة لتبسيط الاجراءات وخلق ديناميكية جديدة داخل الإدارة العمومية مبنية على السرعة، الشفافية والمردودية وتساهم في تجاوز سلبيات الإدارة الورقية التقليدية، وساهم دخول الإدارة الإلكترونية إلى المرافق العامة في تقليص أعداد النماذج الورقية و المستندات والتوقيعات الواجب استيفاءها أثناء المعاملات الإدارية واستبدالها بالمستندات الإلكترونية مرتبطة ببنوك المعطيات و مواقع على الشبكة العنكبوتية، الامر الذي يعتبر عامل مساعد في اتخاذ القرار في أسرع وقت دون التقيد بمكان أو زمان محددين[٣].

---

(١) د. عمار احمد محمد ابو شنب، المصدر السابق، ص٢٤.

(٢) د. حمدي القبيلات، المصدر السابق،ص٥١.

(٣) ياسين سعد غالب، الادارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث معهد الادارة العامة، الرياض، ١٤٣٢ هـ، ص ٢٦٢-٢٦٣.

وإن المعلومات تعمل على توحيد الاجراءات من خلال تطبيق اجراءات تساهم في تجاوز إشكالية التكرار و ضياع الوقت، فوضع الاجراءات على الخط يساهم في تجاوز الطابع الورقي التقليدي الذي بات يشكل عائقا أمام تقديم خدمات بجودة محترمة للمرتفق[١].

وإن الجودة في تقديم الخدمات للموظفين يكون من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية التي تساهم في تجاوز الأخطاء اليدوية الناتجة عن تأدية الموظف لمهامه بالطريقة الورقية التقليدية، حيث أن الوقوع في هذه الأخطاء نادر في حالة استعمال الوسائل التكنولوجية، لكون المعطيات فيها مرتبطة بقاعدة للبيانات مبرمجة بطريقة تلقائية و مضبوطة، ما يساهم في رفع المنتفعين في الإدارات التي يلجؤون إليها و بالتالي تجاوز عدم الرضى الذي يطبع العلاقة بين المرفق و الفرد[٢]،وبالتالي ان هذا النظام يعزز من سير المرافق العامة بانتظام واطراد من خلال اطلاق مواقع الالكترونية لجميع المؤسسات الحكومية واطلاق حزمة من الاجهزة الالكترونية التي يتم من خلالها التواصل مع المرفق للحصول على خدماته مما يسهل خدمة الانتفاع بالمرفق العام[٣] وبهذا يتبين لنا أن الإدارة الإلكترونية تعد عامل إيجابي يرفع حجم التنسيق بين مؤسسات الدولة ومرافقها المختلفة وهذا يساهم في تقليص من الاجراءات و تقديم خدمات بجودة معقولة، الا ان تفعيل هذا الأمر مرتبط بشكل وثيق بترسيخ ثقافة جديدة تحكم المرفق العام و تضبطه.

---

(١) ناديه بوخرص، الادارة الالكترونية واثرها على مبدأ استمرارية المرفق العام، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، مجلد ١٠، العدد(١)، ٢٠٢٢، ص١٧٥٩.

(٢) ياسين سعد غالب، المصدر السابق، ص ٢٦٤.

(٣) م.د. علي مخلف حماد فياض وم.د. عبد ازريج اسود فياض، أثر الحكومة الالكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد(١٣)، العدد(٤٥)،لسنة ٢٠٢٣،ص١٨.

الفرع الثاني

أساليب الادارة الالكترونية في تطوير المرفق العام

أن عملية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وأجهزتها، يكون مجال التغيير بها الهيكل التنظيمي وكذلك مجال اهتمام الإدارات والوظائف، أما النتائج المرجوة من تطبيقه هي نتائج تدريجية ولا يمكن حصرها أو اختزالها فى الدمج والإلغاء أو استحداث وحدات إدارية بل إن العملية تمتد الى عمق الكيان الإداري بحيث تشمل ما يلي:-

١- تحديد الأهداف العامة والنتائج الدقيقة التي تسعى الدولة الى تحقيقها على المدى البعيد مع رسم أو إقامة البناء التنظيمي المتناسب وتلك الأهداف والتوجهات المنشودة، ومن ثم تكون الأجهزة والمؤسسات العاملة فى خدمة هذه الأهداف الوطنية المحددة وليس العكس .

٢- استحداث وتنمية السياسات والاستراتيجيات التي ترشد اتخاذ القرارات فى مختلف شئون الإدارة الوطنية، وتوجيه الأداء صوب الأهداف المحددة، وفى إطار المعايير العلمية السليمة .

٣- تحديد رؤية تطويرية واضحة لمجموعة التشريعات والقواعد المؤثرة على أوضاع وعمليات الجهاز الإداري للدولة، بحيث يكون تجديدها أو تحديثها متوافقاً مع إمكانيات التطبيق، ونابعاً من تفهم عميق للمعوقات الموجبة لتطويرها .

٤ - تُبنى التنظيمات الإدارية القادرة على ممارسة الوظائف الإدارية الحيوية على المستوى الوطنى، وفى مقدمتها وظائف التخطيط الشامل، المتابعة وتقييم الأداء، التطوير والتنمية للأفراد والنظم والأساليب .

٥ - رسم سياسة شاملة لتكوين القوى العاملة الوطنية وحقيقة احتياجات الأجهزة من الأفراد نوعاً وكماً على الأمد البعيد، مع ضرورة استخدام معايير موضوعية فى تقرير حجم العمالة بعيداً عن المجاملات الاجتماعية والسياسية بشأن التوظيف، والتي عادة ما تنتج موقفاً غير اقتصادي حيث يتراكم الأفراد فى أجهزة الدولة بشكل لا يتلاءم ولا يتعادل مع احتياجات العمل الفعلية، الأمر الذى يرفع التكلفة ويؤدى الى انهيار كفاءة الأداء .

المطلب الثاني

أثر التطبيق لنظام الادارة الالكترونية على المرفق العام

من المعلوم ان المرفق العام هو نشاط للمصلحة العامة تديره الادارة الحكومية، وان كان لكل مرفق طريقته في الادارة، فأن هناك مبادى مشتركة بين المرافق العامة جميعاً، ايا كان شكلها او طريقة إدارتها وتندرج في نظام قانوني تخضع اليه وفقاً لمبادئه المعروفة من مبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام، والمساواة بين المنتفعين من خدماته وان استخدام الادارة العامة لتقنيات المعلومات على نحو اوسع يجعل البيئة الوطنية اكثر ترابطاً وتنفيذاً لخدمة مرافقه وهذا من خلال تطبيق الادارة الالكترونية[١].

وفي ضوء ذلك سيتم دراسة هذا المطلب في فرعين يتضمن الفرع الاول بيان أثر التطبيق من حيث مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد وقابليته للتغيير، في حين يتضمن الفرع الثاني بيان أثر تطبيق نظام الادارة الالكترونية من حيث مبدأ المساواة أمام المرفق العام .

الفرع الاول

أثر التطبيق من حيث مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد وقابليته للتغيير

أن توفير الاحتياجات الاساسية التي ينشأ المرفق العام لسدها بطرق مباشرة يتم من خلال تأكيد سيره بانتظام واطراد، ويتجلى دور نظام الحوكمة في ذلك من خلال العمل على تسهيل اتخاذ الاجراءات الضرورية للانتفاع بالخدمات بشكل الكتروني على مدار الوقت، حيث من شأن نظام الادارة الالكترونية ان يوفر خدمات المرفق العام دون تحديد موعد معين لتقديم الخدمة من خلال البوابات الالكترونية دون ان يتعطل للإجازات او نتيجة لإضراب الموظفين، كما ان تطبيقه يساعد الافراد في انجاز معاملاتهم دون عناء مما يؤدي بالنتيجة للتخلص من البيروقراطية في العمل و البطء في الاجراءات أو زيادة التكاليف، مما يعني انها تساهم في تقديم الخدمة للأفراد بجودة عالية و بسرعة واقل تكلفة ممكنة[٢] .

ويعتبر مبدأ سير المرافق العامة بانتظام واطراد من أهم المبادئ التي تساهم في التأكيد على استمرار المرفق العام في اداء أعماله بشكل منظم بهدف اشباع حاجات الافراد العامة خاصة لأنه يقوم بأداء الخدمات الاساسية للأفراد ويتوقف عليها تنظيم شؤون حياتهم .

---

(١) م.م ضياء صبحي خلف هلال، المصدر السابق،ص٥٩٨.

(٢) د. داود الباز، مصدر سابق، ص ٩٠ .

وان تطبيق نظام الادارة الالكترونية يساهم في اداء الخدمات للافراد والحصول عليها في كافة الاوقات من خلال الدخول للموقع الالكتروني للجهة الموجود لديها هذه الخدمة، حيث ان حالات اضراب الموظفين او استقالة الموظف لا تؤثر على استمرارية المرفق في أداء خدماته بصورة مستمرة ومنظمة على اعتبار ان الخدمة تقدم بشكل إلكتروني .

وان تطبيق نظام الادارة الالكترونية يؤدي لتطبيق مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد أي بشكل متواصل من خلال البوابات الالكترونية التي تقدم الخدمات على مدار الساعة دون انقطاع الامر الذي يؤدي الى السرعة في انجاز المعاملات بأقل وقت ممكن .

الفرع الثاني

أثر تطبيق نظام الادارة الالكترونية من حيث مبدأ المساواة أمام المرفق العام

يعد مبدأ المساواة من المبادئ الاكثر دقة والتي تأخذ صورة القاعدة الحقيقية والتي لم يتم صياغتها في اطار نص قانوني محدد الا انه يجد أصله في الدساتير وأغلب القوانين ذات العلاقة على اعتبار ان فكرة المساواة أمام المرافق العامة ليست إلا نتيجة على المستوى الاداري للفكرة المتمثلة بالمساواة أمام القانون، و يترتب على تطبيق هذا المبدأ نتيجتين أساسيتين وهما المساواة في الحقوق و المساواة في الالتزامات[١].

وان اساس المساواة يتمثل في أن مستعملي المرفق العام والمنتفعين منه ليسوا في مركز تعاقدي تحكمه قواعد العقد الاداري او غير الاداري، وانما هم في مركز تنظيمي تحكمه القوانين والانظمة ويتحدد محتواه بالطرق الموضوعية بغض النظر عن الشخص الذي يشغل هذا المركز النظامي[٢].

وان ادخال الادارة الالكترونية وتطبيق فكرتها على النظام العام يساهم في تيسير اعمال المرفق ويؤكد على ان تقديم الخدمات الكترونيا سيؤدي الى الغاء التمييز بين الافراد عند الحصول على خدماتهم على اعتبار ان مقدم لخدمة هو النظام الالكتروني الذي يؤكد على فكرة المساواة .

وحتى لا تكون المساواة نظرية أمام المرافق العامة عند تطبيق نظام الادارة الالكترونية يجب ان يتم تفعيل الثقافة الالكترونية للأفراد المستخدمين و المستفيدين من هذه الادارة حتى لا يتم حرمانهم من الاستفادة نتيجة لظروفهم الاقتصادية او الاجتماعية، ولابد من الاشارة الى ان ابرز الصعوبات التي تتعلق بمبدأ المساواة بين المستفيدين من خدمات المرافق العامة تتمثل في الرسوم الواجب دفعها للحصول

---

(١) د. ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص ٤ .

(٢) د. داود عبد الرزاق الباز، المصدر السابق، ص١٢٧ .

على الخدمة والتغلب على معظمها من خلال الادارة الالكترونية ولذا فان حلها يتم من خلا ل تفعيل الدفع الالكتروني[١].

ويقوم مبدأ المساواة على ان المرفق يقدم خدماته لمن يطلبها من الافراد بذات الشروط المقدرة دون اي تمييز بينهم، حيث ان الافراد في المراكز القانونية المتماثلة يجب ان ينتفعوا بذات الخدمات ويتحملوا ذات النفقات بغض النظر عن الاختلافات الموجودة بينهم من حيث الجنس او العرق او الدين او غيره[٢].

الا انه لابد من الاشارة الى ان مقتضى اعمال مبدأ المساواة في نظام الادارات الالكترونية للخدمات المتعلقة بالمرافق العامة يوجب و يتطلب إلمام الجميع بالمعرفة والدراية الالكترونية، وذلك لأنه كلما زادت معرفة و دراية الافراد بالخدمات الالكترونية كلما زادت فرصة حصولهم على الخدمات بسرعة و دقة[٣].

وتأسيساً لما تقدم ذكره فان السير في الإخذ بنظام الادارة الالكترونية والاصلاح للادارة العامة بهدف ضبط اوضاع الادارة العامة في العراق وتحسين انتاجيتها وتعزيز شفافيتها و تطوير أدائها والخروج من ادارة الدولة بصورتها المعتادة، يتطلب اتخاذ مجموعة من الخطوات الاساسية التي تتمثل فيما يلي :

١-بيان المشاكل الاكثر انتشارا وخاصة الفساد الاداري والعمل على جعلها اولوية بين مشاريع الإدارة المطروحة وتطوير العمل الوظيفي .

٢-تكليف الجهات المختصة و التي تتمثل في الغالب بالسلطة التنفيذية لاتخاذ القرار الملائم فيما يتعلق بالأمور المالية والادارية للإدارة .

٣-بيان وتحديد الخطوات الواجب اتخاذها و الاهداف المطلوب تحقيقها وفق الحاجات الوطنية المحلية، وليس لتلبية الاملاءات الخارجية التي ترتبط بالهبات والقروض الخارجية .

حيث ان الافادة من مشاريع العولمة وتطبيق قواعد الادارة الالكترونية يجب ان يتم وفق خطط محددة لتحقيق اهداف واضحة تتمثل بالمصلحة العامة بشكل اساسي، مما يرقي العمل الوظيفي الى بلوغ اسمى درجات التعامل الاداري .

---

(١) حماد مختار، تأثير الادارة الالكترونية على المرفق العام وتأثيراتها على الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧، ص٧٣ .

(٢) د . سليمان محمد الطماوي، المصدر السابق، ص ١٤٢ .

(٣) د. ماجد راغب الحلو، المصدر السابق، ص ٤٣٦ .

الخاتمـــــــــــــة:

قامت هذه الدراسة على بيان الجوانب المتعلقة بمدى فعالية الادارة الالكترونية في خدمة المرافق العامة، وذلك من خلال ما تسعى اليه هذه الادارة من تيسير اداء الخدمات العامة للمواطنين بأسرع وقت وبكفاءة عالية، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا الى جملة من النتائج والتوصيات التي سيتم بيانها على النحو الآتي :

النتائج :

١- تعتبر الادارة الالكترونية من أبرز الادارات الحديثة التي قامت مكان الادارة بصورتها التقليدية والتي يترتب عليها جملة من الآثار التي تمس المرافق العامة وآلية سيرها بانتظام و اطراد، على اعتبار ان تطبيق النظام الالكتروني يساهم في ضمان تحسين جودة الاعمال والخدمات التي تقدمها المرافق العامة .

٢- الادارة الالكترونية اسلوب جديد ومتطور للحكومة في ادارة المرافق العامة في الدولة غايته رفع مستوى وكفاءة الادارات الحكومية لخدماتها العامة باستخدام تقنية الاتصالات بين المواطنين واجهزة الدولة او بين مؤسسات الدولة ذاتها هدفها تقديم الخدمة بأسرع وقت واقل الجهد والتكلفة وتحقيق المساواة والرضا بين الجميع.

٣- وان تطبيق نظام الادارة الالكترونية يساهم في اداء الخدمات للأفراد والحصول عليها في كافة الاوقات من خلال الدخول للموقع الالكتروني للجهة الموجود لديها هذه الخدمة، حيث ان حالات اضراب الموظفين او استقالة الموظف لا تؤثر على استمرارية المرفق في أداء خدماته بصورة مستمرة ومنظمة على اعتبار ان الخدمة تقدم بشكل إلكتروني .

التوصيات :

١- لابد من السعي لإدخال النظام الالكتروني على كافة الادارات في المرافق العامة للدولة لتحقيق أكبر قدر من الاستفادة الفعلية وتحقيق مصالح المجتمع ككل و مصالح الأفراد بشكل خاص .

٢- ندعو المشرع العراقي الى الاسراع في اصدار التشريعات القانونية المتعلقة بتنظيم عمل الادارة الالكترونية، وتفعيل ما تم اصداره من نصوص قانونية، وتحقيق الحماية القانونية في تطبيقها ومنع انتهاك نصوصها.

٣- لابد من السعي لوضع تنظيم قانوني يتضمن كافة الاحكام المتعلقة بإجراءات تطبيق النظام الالكتروني في المرافق العام في الدولة، وبالتالي تنظيمها من خلال اصدار العديد من التعليمات من قبل الادارات لتسهيل وتطبيق العمل الاداري الالكتروني داخل مؤسسات الدولة.

٤- معالجة كل المعوقات الادارية والتي تعد عائقاً امام تطبيق مبدا الادارة الالكترونية داخل المؤسسات الحكومية، لابد من استحداث بوابات الالكترونية لكل مؤسسات الدولة، وتوعية المواطنين في استخدام هذه البوابات وانها قد وضعت لخدمة الدولة والفرد، ومحاربة كل ما يعيق هذا التقدم من ضعف او فقدان شبكة الاتصال لدى البعض، والسير قدماً نحو ادارة الالكترونية جادة .

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب :

- د. امين الساعاتي، الادارة العامة في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، ط٢ ، ١٩٨٥.
- د. حسين محمود الحسن، الادارة الالكترونية (المفاهيم و الخصائص و المتطلبات)، الوراق للنشر والتوزيع،عمان،٢٠١١، ص٤١.
- د. حمدي القبيلات، قانون الادارة الالكترونية، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤.
- د. داود عبدالرزاق الباز، الحكومة الالكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠١٥.
- سوسن زهير المهتدي، تكنولوجيا الحوكمة الالكترونية، دار اسامة للنشر و التوزيع، الاردن، ٢٠١١
- د. عبد الفتاح بيومي حجازي، النظام القانوني للحكومة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣.
- د. عمار بوحوش، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد و العشرين، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ٢٠٠٦.
- د. محمد سمير احمد، الادارة الالكترونية، ط١، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٩.
- د. محمد صادق إسماعيل، الحكومة الالكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٠.
- د. نعيم ابراهيم الظاهر، الطريق نحو الحكومة الالكترونية رؤية متكاملة، ط١، عالم الكتب الحديث، الاردن، ٢٠١٤.
- ياسين سعد غالب، الادارة الالكترونية و آفاق تطبيقاتها العربية، مركز البحوث معهد الادارة العامة، الرياض، ١٤٣٢ هـ.

ثانياً: الرسائل والاطاريح:

- حماد مختار، تأثير الادارة الالكترونية على المرفق العام وتأثيراتها على الدول العربية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٧.

- رافع محمود الرويضان، تقييم عمليات إعادة الهيكلة فى الجهاز الحكومى الأردنى ١٩٨٩ – ٢٠٠٧، رسالة دكتوراه، القاهرة، جامعة القاهرة، ٢٠٠٩.

ثالثاً: المجلات والدوريات:

- د. ثامر بن ملوح المطيرى، إعادة هيكلة القطاع العام ودورها في تحسين الأداء بالسعودية، الرياض، ورقة عمل مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ٢٠٢٠، اكتوبر ٢٠٠٢.
- زهير بوكريف، دور الادارة الالكترونية في تحسين المرفق العام، بحث منشور في مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية و السياسية، صادرة عن مخبر المؤسسات الدستورية والنظم السياسية، الجزائر، العدد٥، ٢٠٠٨.
- م.م. ضياء صبحي خلف هلال، دور الحكومة الالكترونية في ادارة المرافق العامة، بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية، العدد(١)، المجلد(٦٧)، ٢٠٢٤.
- د. عباس زبون عبيد العبودي، الاطار القانوني للحكومة الالكترونية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، العراق، عدد١، ٢٠١٢.
- م.د. علي مخلف حماد فياض وم.د. عبد ازريج اسود فياض، أثر الحكومة الالكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد(١٢)، العدد(٤٥)،لسنة ٢٠٢٣.
- د. عمار احمد محمد ابو شنب، ضبط جودة ومعايير أراء الحكومة الالكترونية، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر (أمن المعلومات و الحكومة الالكترونية) المنظمة العربية للتنمية الادارية، ٢٠٠٩.
- د. فوزي حسين سلمان الجبوري، الاسس القانونية لخصخصة القطاع العام في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، المجلد(١٤)، العدد(١)، كانون الثاني ٢٠٠٧.
- د. ماجد راغب الحلو، الحكومة الالكترونية والمرافق العامة، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول الذي نظمته اكاديمية شرطة دبي حول الجوانب القانونية والامنية للعمليات المصرفية، في ابريل ٢٠٠٣.

- م.م .مثنى سرهيد صالح الجبوري و م.م انتصار فيصل خلف الجبوري، ادارة الدولة الكترونيا في ظل الازمات (جانحة فايروس كورونا انموذجاً)، مجلة الباحث للعلوم القانونية، كلية القانون، جامعة الفلوجة، المجلد الاول، العدد الثالث، السنة ٢٠٢٠.
- ناديه بوخرص، الادارة الالكترونية واثرها على مبدأ استمرارية المرفق العام، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خضر بسكرة، الجزائر، مجلد ١٠، العدد(١)، ٢٠٢٢.
- د. نكتل ابراهيم عبد الرحمن، الادارة الالكترونية وأثرها على المرافق العامة، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد(٩)، العدد(٣٥)، لسنة ٢٠٢٠.
- نوال احمد سارو الخالدي، اثر الحكومة الالكترونية على مبدأ المساواة امام المرفق العام، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق، السنة (٢)، العدد(٢)، ج١، كانون الأول ٢٠١٧.
- مجلة الوقائع العراقية رقم العدد ٤٧٧١ بتاريخ ٢٠٢٤/٤/٢٩ .
- مجلة الوقائع العراقية رقم العدد ٤٢٥٦ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٥.

رابعاً: المواقع الإلكترونية (شبكة الانترنيت):

- الموقع الالكتروني: https//swo.gov.sy
- الموقع الالكتروني:- https\\ dspace.univ-msila.dz

Sources and References

First: Books:

• Dr. Amin Al-Saati, Public Administration in the Kingdom of Saudi Arabia, Dar Al-Shorouk, Jeddah, 2nd ed., 1985.

• Dr. Hussein Mahmoud Al-Hassan, Electronic Administration (Concepts, Characteristics and Requirements), Al-Warraq Publishing and Distribution, Amman, 2011, p. 41.

• Dr. Hamdi Al-Qabilat, Electronic Administration Law, 1st ed., Wael Publishing and Distribution House, Amman, Jordan, 2014.

• Dr. Daoud Abdel-Razzaq Al-Baz, Electronic Government and its Impact on the Legal System of the Public Facility and the Work of its Employees, 1st ed., Maaref Establishment, Alexandria, 2015.

• Sawsan Zuhair Al-Mahdi, Electronic Governance Technology, Osama Publishing and Distribution House, Jordan, 2011

• Dr. Abdel Fattah Bayoumi Hijazi, The Legal System of Electronic Government, Dar Al-Fikr Al-Jami'i, 2003.

• Dr. Ammar Bouhoush, Modern Management Theories in the Twenty-First Century, Dar Al-Gharb Al-Islami, Beirut, 2006.

• Dr. Muhammad Samir Ahmad, Electronic Management, 1st ed., Dar Al-Maisarah for Publishing and Distribution, Amman, 2009.

• Dr. Muhammad Sadiq Ismail, Electronic Government and its Applications in Arab Countries, 1st ed., Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo, 2010.

• Dr. Naim Ibrahim Al-Thaher, The Path to Electronic Government: An Integrated Vision, 1st ed., Modern World of Books, Jordan, 2014.

• Yassin Saad Ghaleb, Electronic Management and Prospects for its Arab Applications, Research Center, Institute of Public Administration, Riyadh, 1432 AH.

Second: Theses and Dissertations:

• Hammad Mukhtar, The Impact of Electronic Administration on the Public Service and its Effects on Arab Countries, Master's Thesis in Political Science and International Relations, Faculty of Political Science, University of Algiers, 2007.

• Rafeh Mahmoud Al-Ruwaidan, Evaluation of Restructuring Processes in the Jordanian Government Apparatus 1989-2007, PhD Thesis, Cairo, Cairo University, 2009.

Third: Magazines and Periodicals:

• Dr. Thamer bin Malouh Al-Mutairi, Restructuring the Public Sector and its Role in Improving Performance in Saudi Arabia, Riyadh, Working Paper Submitted to the Symposium on the Future Vision of the Saudi Economy until 2020, October 2002.

• Zuhair Boukrif, The Role of Electronic Administration in Improving the Public Service, Research Published in the Journal of the Department of Legal and Political Research and Studies, Issued by the Laboratory of Constitutional Institutions and Political Systems, Algeria, Issue 5, 2008.

• M.M. Diaa Sobhi Khalaf Hilal, The Role of E-Government in Managing Public Facilities, a research published in the Journal of the Iraqi University, Issue (1), Volume (67), 2024.

• Dr. Abbas Zboon Obaid Al-Aboudi, The Legal Framework of E-Government, Journal of Legal and Political Sciences, College of Law and Political Sciences, University of Diyala, Iraq, Issue 1, 2012.

• Asst. Dr. Ali Mukhlef Hammad Fayyad and Asst. Dr. Abdul Azrij Aswad Fayyad, The Impact of E-Government on the Principle of Regular and Steady Operation of Public Facilities, a research published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Volume (12), Issue (45), for the year 2023.

• Dr. Ammar Ahmed Mohammed Abu Shanab, Quality Control and Standards of E-Government Opinions, a working paper submitted to the Conference (Information Security and E-Government) Arab Organization for Administrative Development, 2009.

• Dr. Fawzi Hussein Salman Al-Jubouri, Legal Foundations for Privatization of the Public Sector in Iraq, a research published in Tikrit University Journal for Humanities, Volume (14), Issue (1), January 2007.

• Dr. Majid Ragheb Al-Helou, E-Government and Public Utilities, a research presented to the first scientific conference organized by the Dubai Police Academy on the legal and security aspects of banking operations, in April 2003.

• M.M. Muthanna Sarheed Saleh Al-Jubouri and M.M. Intisar Faisal Khalaf Al-Jubouri, Electronic State Administration in Crises (Corona Virus Pandemic as a

Model), Al-Baheth Journal for Legal Sciences, College of Law, University of Fallujah, Volume One, Issue Three, Year 2020.

• Nadia Boukhras, Electronic Administration and Its Impact on the Principle of Continuity of Public Utilities, Journal of Rights and Freedoms, University of Mohamed Khader Biskra, Algeria, Volume 10, Issue (1), 2022.

• Dr. Naktal Ibrahim Abdul Rahman, Electronic Administration and its Impact on Public Facilities, a research published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, University of Kirkuk, Volume (9), Issue (35), for the year 2020.

• Nawal Ahmed Saro Al-Khalidi, The Impact of E-Government on the Principle of Equality before the Public Facility, a research published in the Journal of Tikrit University for Law, Year (2), Issue (2), Vol. 1, December 2017.

• Iraqi Facts Magazine No. 4771 dated 4/29/2024.

• Iraqi Facts Magazine No. 4256 dated 11/5/2012.